

الإجابة النموذجية: مقياس توجهات نقدية ومالية معاصرة

السنة الثانية ماستر، اقتصاد نقدي ومالي.

اشرح المفاهيم التالية:

– السياسة النقدية: 2 ن

هي كافة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على كمية النقود، أي التحكم في الكتلة النقدية المتداولة، والتأثير على الإئتمان المصرفي من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

من أهم أدوات هذه السياسة: ذكر الأدوات الكمية والكيفية..

– السياسة النقدية غير التقليدية: 2 ن

هي سياسة نقدية تستخدم خلال الأزمات يتم من خلالها تنفيذ دعم إئتماني معزز وتسهيلات ائتمانية، وتسييرات كمية، وتدخلات في العملة في سوق رأس المال وتوفير السيولة بالعملة المحلية والأجنبية وكل هذا بهدف دعم سير عمل القطاع المالي وحماية الاقتصاد الحقيقي من مختلف الأزمات.

هي أيضا: قيام البنك المركزي بدور الوسيط في عملية الإئتمان لتعويض انقطاع الوساطة الخاصة، والميزة في وساطة البنك المركزي هو سهولة الحصول على الأموال عن طريق إصدار السندات الحكومية، بلا قيود وذلك لتوفير وسيلة تحفز الاقتصاد.

من أهم أدوات هذه السياسة: التسيير الكمي، الفائدة الصفرية.

– حرب العملات. 2 ن

كل إجراء تقوم به دولة معينة من شأنها تخفيض في قيمة عملتها مقارنة مع العملات الدولية الأخرى، مما يسمح لها بتعظيم صادراتها وتحقيق فوائض في ميزانها التجاري، ويرجع ذلك إلى أن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى تخفيض أسعار السلع المصدرة وجعلها أكثر تنافسية من نظيرتها من صادرات الدول الأخرى.

يتم تخفيض العملة بالاعتماد على ثلاثة طرق: 0.5 ن

- تقوم الدولة بشراء العملة المربوطة بعملتها المحلية، وبيع عملتها المحلية.
- تخفيض سعر الفائدة وبالتالي يزيد الاقبال على البنوك، مما يؤدي إلى زيادة حجم النقود الموجودة في دائرة التداول النقدي.
- فرض قيود على تدفقات رأس المال الأجنبي التي ستدخل البلد.

أجب على ما يلي:

– كيفية استعمال السلطة النقدية للأدوات الكمية، أثناء فترات التضخم؟

في فترات التضخم تستخدم السلطة النقدية أدوات السياسة النقدية بالشكل التالي:

معدل إعادة الخصم: يقوم البنك المركزي بموجب هذه الأداة بتغيير سعر خصم الأوراق التجارية المقدمة إليه من البنوك التجارية قبل موعد استحقاقها فيرفع البنك المركزي سعر خصم الأوراق التجارية أثناء فترات التضخم. 0.5 ن

عمليات السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي في حالة التضخم بالدخول إلى السوق المالي بائعا للسندات الحكومية، وذلك بهدف تخفيض كمية وسائل الدفع ومن ثم تخفيض حجم الانفاق النقدي. 0.5 ن

الإحتياطي القانوني: يقوم البنك المركزي في حالة التضخم بالرفع من نسبة الإحتياطي القانوني وذلك من أجل امتصاص الكتلة النقدية الفائضة. 0.5 ن

– متى وكيف تعتمد الدولة على السياسة المالية التوسعية، والانكماشية؟ لطالب الحرية في طريقة الشرح

السياسة المالية التوسعية: 1 ن

تعتمد الدولة على هذه السياسة عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، ويتراجع معدل نمو الناتج، ويعود ذلك إلى قصور الطلب الكلي، ولذلك يتطلب ذلك اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي الزيادة في تشغيل

الموارد العاطلة ورفع نسبة التوظيف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي ارتفاع معدل النمو والتقليل من البطالة، ويتم ذلك من خلال:

زيادة الانفاق الحكومي، أو تخفيض الضرائب، أو المزج بينهما.

السياسة المالية الانكماشية: 1 ن

يتم اعتماد هذه السياسة عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أي ارتفاع التضخم، وبالتالي اختلال في توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي، ويتم التخفيض في الانفاق الحكومي، أو الرفع من الضرائب من أجل التحكم في التضخم الناتج.

قم بتوضيح الفرق بين كل من: 2 ن

– عمليات السوق المفتوحة وعمليات التسيير الكمي.

عمليات السوق المفتوحة	عمليات التسيير الكمي
القيمة المالية تكون أقل وتمتد لفترة زمنية قصيرة من أسبوع لعدة شهور.	القيمة المالية تكون كبيرة وتمتد لعدة سنوات.
تستخدم في الحالة الطبيعية للاقتصاد هدفها التأثير على معدلات الفائدة قصيرة الأجل وبيع صغيرة.	تستخدم في حالة الأزمات المالية، وبهدف تحفيز الطلب الكلي.
شراء سندات الخزينة قصيرة الأجل الأقل خطورة مثل: السندات الحكومية.	يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية طويلة الأجل المستهدفة بغض النظر عن درجة مخاطرها مثل: سندات الرهن العقاري، وسندات الشركات.
الهدف الوسيط هو أسعار الفائدة.	الهدف الوسيط هو الكتلة النقدية.

– التكامل الاقتصادي (الاتحاد النقدي) والتعاون الاقتصادي: 2 ن

التعاون الاقتصادي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والاتفاقيات التي تقوم على أساس تحقيق منفعة مشتركة لجميع الدول المتعاونة، وبالتالي يمكن أن يقوم حتى بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بل حتى المتعارضة، في حين أن التكامل الاقتصادي يشمل الإجراءات التي يترتب عليها إلغاء كل أشكال التمييز بين الدول المتكاملة لخلق كيان اقتصادي جديد وعلى عكس التعاون الاقتصادي فإنه يقوم فقط بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المتقاربة.

أجب على الأسئلة التالية باختصار:

– أذكر مستويات التكامل الاقتصادي مع الشرح باختصار؟ 2 ن

- منطقة التجارة الحرة = إلغاء كافة القيود على حركة السلع.
- الاتحاد الجمركي = منطقة التجارة الحرة + تعريف جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي.
- السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + إلغاء القيود على حركة الأشخاص ورؤوس الأموال.
- الاتحاد الاقتصادي = السوق المشتركة + تنسيق السياسات الاقتصادية.
- التكامل الاقتصادي أو الاتحاد النقدي = الاتحاد الاقتصادي + وضع سلطة نقدية مركزية.

– ما هي أهم مرتكزات الاقتصاد الرقمي؟ 2 ن

البنية التحتية، البيئة التقنية، البيئة المشجعة، التكنولوجيا، توفر رأس المال البشري الكفاء.

– ما هي أهم فرضيات المالية السلوكية، مع الشرح باختصار؟ للطالب الحرية في طريقة الشرح

- عدم تمتع المستثمرين بالعقلانية. 1 ن

- محدودية التحكم. 1 ن